مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9408

الأربعاء، 30 آب/أغسطس 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد وود	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد بواتنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017) (S/2023/578)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحَت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نظرا لثقتنا بأننا سنتمكن من إحراز تقدم كبير بشأن المسألة التي نحن هنا لنناقشها اليوم، سيدي الرئيس، نود أن نطلب إجراء مشاورات قبل أن نعود إلى الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نحيط علما بموقف روسيا. وبالنظر إلى آراء أعضاء المجلس، ونظرا لأن النص مطابق من الناحية الموضوعية للنص الذي اعتُمد بموجب إجراء الموافقة الصامتة في الأسبوع الماضي، فإننا سنمضي قدما في التصويت كما هو مقرر.

الرئيس (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ننوه إلى أن بعض الدول الأعضاء ما زالت تبذل جهودا دبلوماسية في المرحلة الراهنة. ونأمل أن نتمكن من إعطاء تلك الجهود فرصة. إن غرض مجلس الأمن هو حل المشاكل؛ والغرض من اعتماد مشاريع القرارات هو حلها. وينبغي ألا نفرض التصويت، لأن ذلك لا يسهم بأي حال من الأحوال في حل المشاكل. ونأمل أن نتمكن من احترام حقيقة أن بعض الدول الأعضاء ما زالت تبذل جهودا دبلوماسية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نحيط علما بموقف الصين. ولكن بالنظر إلى ما قلته للتو عن الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس وعن أن النص مماثل من حيث الجوهر للنص الذي أُقر من خلال إجراء الموافقة الصامتة في الأسبوع الماضي، فإننا نمضي قدما في التصويت كما هو مقرر.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): هل أنا فهمت بحق، سيدي الرئيس، أنكم ترفضون طلب الدول الأعضاء إجراء مشاورات؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إننا لا نرفض طلب الأعضاء. لقد تكلمنا مع الأعضاء، والأعضاء مستعدون للشروع في التصويت.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أسألكم، سيدي الرئيس: من تعتقدون أنهم أعضاء في المجلس، ومن لا تعتقدون؟ لقد طلب عضوان من أعضاء المجلس إجراء مشاورات. أنتم تشيرون إلى أعضاء المجلس، ولكن هذا ليس قرارا بالإجماع. فهناك أعضاء يريدون إجراء مشاورات الآن. هل ترفضون طلب إجراء مشاورات؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إننا في الواقع لا نعترض على المشاورات، ولكننا سنجري مشاورات بعد التصويت.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا لا نطلب إجراء مشاورات بعد التصويت. بل نطلب إجراءها قبل التصويت حتى يمكننا محاولة كفالة أن يكون التصويت في المجلس بالإجماع. تلك هي النقطة الأولى.

ثانيا، وربما يكون هذا بلاغيا، لماذا تستخدمون، سيدي الرئيس، خلال هذه الرئاسة الأمريكية، أحكاما تستند إلى رأي بعض الدول الأعضاء في المجلس، ولا سيما قائم بالصياغة واحد، والمراسلات بين المنسقين السياسيين؟ وأود أن أذكركم أنه، أولا وقبل كل شيء، لا يوجد قائم بالصياغة واحد فحسب. أود أن أعرف رأي القائم بالصياغة الآخر. هناك أيضا أعضاء آخرون طلبوا تأجيل التصويت على مشروع القرار هذا. وتم تجاهل ذلك أيضا. فكيف لنا أن نفهم ذلك؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما قُلت، نحن مستعدون لإجراء مشاورات. ولكن، كما هو من صلاحياتي كرئيس، وبعد الاستماع إلى مختلف الآراء التي نُقلت إلى وفد بلدي، فإنني أتخذ القرار بصفتي رئيسا – بالإضافة إلى التعليقات التي أدليت بها للتو، مرتين أساسا – بالشروع في التصويت. ويسعدنا أن نجري مشاورات بعد التصويت، ولكننا نشرع في التصويت.

طلب ممثل موزامبيق الكلمة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشيد بقيادتكم الدينامية، سيدي الرئيس، لمداولاتنا في مجلس الأمن. وفي الواقع، نود أن نشيد بكل العمل الذي قمتم به طوال شهر آب/أغسطس.

أتكلم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس.

ليس من تقليدنا أن نتدخل في المسائل الإجرائية. ولكن موقفنا في مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة كان دائما أنه كلما رغب أعضاء في مجلس الأمن في مزيد من الوقت من أجل الدخول في مشاورات، ينبغي الاستجابة لذلك الطلب قدر الإمكان. وفي الحالة الراهنة، تنصح المجموعةُ الرئاسةَ بشدة بإتاحة المزيد من الوقت لإجراء المشاورات المطلوبة. ونحن مستعدون لاتخاذ موقف. ولدينا موقف مشترك في مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة. ولكن يمكننا أن نقبل إتاحة مزيد من الوقت لتبادل إضافي للآراء بشأن هذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم أطلب الكلمة في الواقع. لقد أردت حقا أن أسمع ردكم، سيدي الرئيس، على اقتراح ممثل موزامبيق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): مرة أخرى، بصفتي رئيسا، بالنظر إلى المناقشات التي أجريتها مع عدد من الوفود والملاحظات التي أدليت بها في وقت سابق بشأن سبب رغبتنا في الشروع في التصويت، ما زلت أعتزم الشروع في التصويت.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): الآن، أنا مستعد لقول بضع كلمات.

بالنيابة عن وفد بلدنا، أود إجراء تصويت إجرائي على إجراء المشاورات. وأرجو طرح هذه المسألة للتصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلق الجلسة الآن لبضع دقائق حتى نتمكن من القيام بالتحضيرات اللازمة.

عُلقت الجلسة الساعة 15/15 واستُؤنفت الساعة 16/00.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن أعضاء المجلس المهتمين إلى الانتقال إلى غرفة المشاورات لإجراء مشاورات.

عُلقت الجلسة الساعة 16/05 واستؤنفت الساعة 16/55.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017) (S/2023/578)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتين S/2023/638 و S/2023/639، ويتضمن كل منهما نص مشروع قرار منفصل.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2023/578)، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس **2023** موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017).

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروعي القرارين المعروضين عليه. أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر جميع أعضاء المجلس على مرونتهم ومشاركتهم طوال المفاوضات بشأن مشروع القرار S/2023/638 بشأن تجديد نظام جزاءات مجلس الأمن المتعلقة بمالي. نشكر فرنسا أيضا على شراكتها معنا بوصفنا قائمين على الصياغة وعلى العمل المكثف الذي بذله البلد وفريقه في محاولة للتوصل إلى نص توفيقي.

في الأسابيع الماضية، تحاورنا مع مالي والمنطقة الأوسع نطاقا وأعضاء المجلس عدة مرات، ولدى تقديم مشروع القرار، أبقينا أمام الأذهان وجهة النظر الموحدة للمجلس. إن اتفاق السلام والمصالحة في مالي أساسي لتحقيق سلام دائم في مالي.

أنشأ مجلس الأمن نظام الجزاءات في عام ٢٠١٧ (القرار ٢٣٧٤ (2017)) للمساعدة في الاستجابة للتحديات المرتبطة بتنفيذ اتفاق السلام. والواقع أن الموقعين على اتفاق السلام دعوا مجلس الأمن إلى تقديم الدعم الكامل للاتفاق، ومتابعة تنفيذه عن كثب، واتخاذ أي تدابير ضرورية ضد من يعرقلون تنفيذه.

كما أبلغ الممثل الخاص للأمين العام في مالي المجلس قبل يومين تحديدا (انظر S/PV.9407)، فإن تنفيذ اتفاق السلام يواجه صعوبة، ولا تزال الأمم المتحدة تعتقد أن تنفيذه أساسي. بالإضافة إلى ذلك، ندرك أن تخفيض بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وسحبها مستمران. لقد نجحت المرحلة الأولى من التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة. مع ذلك، علينا أن نضع في اعتبارنا أن المرحلة الثانية لا تزال جارية، وسيكون من المهم الحفاظ على بيئة مستقرة قدر الإمكان من أجل تحقيق خفض آمن ومنظم.

لدى تقديم مشروع القرار، أولينا اهتماما دقيقا لآراء حكومة مالي الانتقالية، ولا سيما طلب رفع نظام الجزاءات، على النحو الوارد في رسالة وزير خارجية مالي المؤرخة 15 آب/أغسطس **2023** (S/2023/605، المرفق). وتحاورنا أيضا مع مالي على جميع المستويات للاستماع إلى شواغلها. نعتقد أن مشروع القرار هذا يعترف بطلب مالي ويؤكد استعداد المجلس لاستعراض استمرار تدابير الجزاءات الواردة في القرار 2374 (2017) في أي وقت.

يأتي مشروع قرار اليوم في وقت حرج لدعم تنفيذ اتفاق السلام ودعم السلام والاستقرار في مالي والمنطقة الأوسع نطاقا.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سبق جلسة اليوم عمل مطول بشأن مشروع قرار بشأن تجديد نظام الجزاءات المتعلقة بمالي يحظى بقبول أعضاء مجلس الأمن والأطراف الإقليمية الفاعلة. مع ذلك، يجب أن نشير إلى أن مشروع القرار S/2023/638 لا يعالج تلك المسائل. إننا مقتنعون بأن اعتماد المجلس لمشروع القرار بشكله الحالي، بالنظر إلى أن باماكو قدمت طلبا رسميا لرفع نظام الجزاءات (S/2023/605، المرفق)، لن يؤدي إلا إلى تقويض نظام الجزاءات وعملية السلام في مالي. ومن شأن خطوة كهذه أن تزيد من استعداء الأطراف.

نتذكر جميعا أنه عندما أنشأ مجلس الأمن نظام العقوبات الخاص بمالي في عام 2017، كان ذلك استجابة لطلب رسمي من السلطات المالية وكان الهدف الرئيسي منه المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وما من شك في أن محاولات فرض وصاية مجلس الأمن على مالي من دون موافقتها لا طائل من ورائها.

وقد أبرزنا ذلك مرارا وتكرارا خلال عملية المفاوضات. وأشرنا أيضا إلى أن استخدام سلطة مجلس الأمن للمجلس لتمرير نُهج يرى الماليون أنها غير مقبولة قد يعرض للخطر استمرار التعاون بين باماكو والأمم المتحدة، الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الانسحاب الحالي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويجب ألا نسمح بحدوث ذلك.

استنادا إلى تلك الاعتبارات، لا يمكن للاتحاد الروسي أن يؤيد مشروع القرار الذي قدمه القائمان على الصياغة. ونحث زملاءنا في المجلس على التحلي بالحكمة الاستراتيجية وبالواقعية بتأييد مشروع قرارنا البديل. إن من المهم أن يأخذ مشروع القرار هذا في الحسبان موقف الأعضاء الأفارقة في المجلس القائل بأن ثمة حاجة إلى الإبقاء على نظام الجزاءات لفترة من الوقت حتى يمكن الاستفادة من إمكاناته لدعم اتفاق السلام. غير أنه من المهم للغاية أن يكون الغرض الوحيد من جزاءات المجلس هو معالجة هذه المسألة وألا تُستخدم كوسيلة للتأثير الخارجي على العمليات السياسية الداخلية في مالي، وهو بالمناسبة ما آل إليه حال فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017).

نحن لا نوافق على مقولة إن فريق الخبراء يشكل آلية الأمم المتحدة الوحيدة المتاحة للمجلس لدعم هذه الجهود. فمن الواضح، أولا، أن الفريق لم تعد هناك حاجة إليه في سياق اتفاق السلام في نظر أحد أطرافه، وهو حكومة مالي، وذلك لمجموعة من الأسباب. وثانيا، أمام المجلس جميع الفرص لتحديد طرائق عمله لدعم التسوية بين الأطراف في مالي، فضلا عن أي معايير ذات صلة فيما يتعلق بتوجيه موارد الأمم المتحدة. ومع ذلك، ينبغي ألا يحدث ذلك إلا بموافقة المشاركين في عملية السلام.

وفي مشروع قرارنا البديل (S/2023/639)، نقترح حل فريق الخبراء اعتبارا من تاريخ اليوم وتحديد مدة نظام الجزاءات بسنة واحدة، مع الإشارة بوضوح إلى أن هذا هو التمديد النهائي لنظام الجزاءات استجابة لطلب رسمي من مالي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/638، المقدم من الإمارات العربية المتحدة وفرنسا.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي

الممتنعون عن التصويت:

الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نال مشروع القرار 13 صوتا مؤيدا مقابل صوت معارض واحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة.

لا تزال الحالة السياسية والأمنية في مالي مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. ودعما لذلك الانخراط، صوتنا مؤيدين لتجديد الولاية وتوسيع نطاق التدابير ضد أولئك الذين يتخذون إجراءات لعرقلة أو تهديد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الموقع في عام 2015. ولا يزال تنفيذ الاتفاق ركيزة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في مالي.

وقد أولى الأعضاء الأفارقة الثلاثة الاعتبار الواجب لطلب حكومة مالي الانتقالية، ولكنهم يرون أنه ينبغي أن تستمر التدابير في هذه المرحلة. ونعتقد أن التدابير التي اعتُمدت لدعم التنفيذ الفعال لاتفاق السلام ستفيد مالي وشعب مالي في مساعي تحقيق السلام والأمن والازدهار. ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأثره السلبي المحتمل على اتفاق السلام، فإن الإبقاء على هذه التدابير سيساعد في تخفيف أي آثار سلبية على اتفاق السلام.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر القائمين على الصياغة، الإمارات العربية المتحدة وفرنسا، على جهودهما المتواصلة خلال المفاوضات للتوصل إلى توافق في الآراء. ونأسف بشدة لعدم التوصل إلى حل توفيقي. ونأسف كذلك لعدم التمكن من اعتماد مشروع القرار S/2023/368 بسبب استخدام حق النقض. والآن، أكثر من أي وقت مضى، ينبغي لنا أن ندعم ونشجع تكثيف الجهود دعما لتنفيذ اتفاق السلام لعام 2015.

وينبغي أن يكون فريق الوساطة الدولية، الذي تقوده الجزائر، إلى جانب المنظمات الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، على استعداد لدعم

الوساطة وآليات الرصد مع الأطراف المعنية. وينبغي زيادة زخم تنفيذ اتفاق الجزائر على وجه الاستعجال. فسلام مالي واستقرارها وسلامتها الإقليمية، كل ذلك يتوقف إلى حد كبير على هذا الأمر.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر المملكة المتحدة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا على كل جهودهما بشأن مشروع القرار S/2023/368.

على الرغم من اضطرارنا لتقديم عدد من التنازلات الصعبة، فقد صوتنا مؤيدين للمشروع بسبب تأييدنا القوي لتجديد نظام الجزاءات المفروضة على مالي وولاية فريق الخبراء اللذين يشكلان أداتين هامتين لمجلس الأمن لدعم السلام والاستقرار في مالي.

ولهذا السبب، تأسف المملكة المتحدة أسفا عميقا لاستخدام روسيا المتهور لحق النقض، الأمر الذي سيقلل من إشراف المجلس على عملية السلام في مالي في منعطف حرج وسيحد من مشاركته فيها.

وفي ضوء انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من البلد، فإن ما نحتاج إليه الآن هو تجديد الالتزام بالحفاظ على اتفاق السلام والمصالحة في مالي في مواجهة انتهاكات وقف إطلاق النار في منطقتي تمبكتو وكيدال.

ولا يمكن للمملكة المتحدة أن تؤيد اقتراح روسيا بحل فريق الخبراء المعني بمالي، أو محاولتها تحديد تاريخ لإنهاء تدابير الجزاءات مسبقا. ونشيد بتفاني أعضاء الفريق وندعم بقوة عملهم الشاق في ظل ظروف صعبة.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة السياسية والإنسانية والأمنية في مالي. وعلى الرغم من نتيجة تصويت اليوم، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم اتفاق السلام في مالي والسعي إلى المساءلة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أبدأ بشكر المشاركين في القيام بالصياغة على جهودهما في التيسير وبناء توافق الآراء. كما نشيد بالتزام أعضاء مجلس الأمن.

لقد صوتت سويسرا مؤيدة مشروع القرار (S/2023/638) لأننا نعتقد، شأننا في ذلك شأن الغالبية العظمى من الأعضاء الآخرين، أنه يمثل حلا توفيقيا مقبولا. وتأسف سويسرا لأن استخدام حق النقض من قبل أحد أعضاء مجلس الأمن يضع موضع شك تجديد تدابير الجزاءات، التي تهدف إلى دعم مالي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، لا سيما على خلفية تزايد انعدام الأمن، الذي يؤدي إلى تشريد السكان، وانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ظل ظروف مشوبة بالتوتر.

وقد كان الغرض من اعتماد مشروع قرار اليوم الإبقاء على تدابير الجزاءات الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. فدعم وتنفيذ الاتفاق من قبل جميع الأطراف أمر أساسي لتحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل في مالي والمنطقة. وتلك أيضا قناعة سويسرا، التي ظلت موجودة في مالي لأكثر من 40 عاما. ولذلك، سنواصل العمل مع السلطات المالية وجميع أصحاب المصلحة لتحقيق تلك الغاية.

ويجب ألا يتعرض التقدم الذي أحرزته مالي، إلى جانب المجتمع الدولي، للخطر. ومن أجل حماية السكان المدنيين والسلام والأمن في مالي، ستواصل سويسرا بشكل بناء التزامها بإيجاد نص توفيقي. وتدعو جميع الأعضاء الآخرين إلى أن يحذوا حذوها. وعلى وجه الخصوص، نشدد على أنه عندما يعتمد المجلس تدابير الجزاءات، ينبغي لقراراته أن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب المعلومات التي يقدمها فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2077)، الذي يقيم تنفيذها، بما في ذلك الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية.

وفي ضوء انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ندعو السلطات المالية وجميع أصحاب المصلحة إلى تسخير رأسمالهم السياسي لتمكين الانتقال السلمي والعمل من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): صوتت روسيا معارضة مشروع القرار (S/2023/638) بشأن تمديد نظام الجزاءات المفروضة على مالي. فللأسف، على الرغم من أننا دعونا مرارا وتكرارا

إلى اتباع نهج بناء وحل توفيقي معقول، لا يأخذ النص المقدم في الاعتبار تماما شواغل الجانب المالي أو موقف الاتحاد الروسي. وقبل التصويت، كررنا بالتفصيل الأسباب والاعتبارات الكامنة وراء قرارنا بالتصويت معارضين له. كما إننا لم نخف تلك الأسباب خلال عملية التفاوض. وعملنا بشفافية تامة، على أساس مقترحات ملموسة ترمي إلى التوصل إلى حل توفيقي مقبول. وحتى اللحظة الأخيرة، كانت أمامنا كل فرصة لإنجاحها.

ولكن، ما يؤسف له أن موقف الاتحاد الروسي لم يؤخذ في الاعتبار، ولا اتخذت أي خطوة جوهرية نحو طلب مالي الرسمي. إن تصويتنا معارضين مشروع القرار اليوم لا يكاد يكون مفاجأة لأحد. ويحدونا الأمل في أن يرتب القائمون بصياغة مشاريع القرارات الأولويات، مستقبلا، ببناء جهودهم على البراغماتية ومصالح البلد المضيف بغية تجنب المواجهات غير الضرورية في مجلس الأمن، لا سيما في حالة كان من الممكن فيها التوصل إلى اتفاق توفيقي لو أظهر عدد من الوفود الإرادة السياسية اللازمة.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر ألبانيا فرنسا والإمارات العربية المتحدة على قيادتهما خلال المفاوضات الصعبة بشأن تجديد نظام الجزاءات في مالي. لقد صوتنا مؤيدين مشروع القرار (S/2023638)، لأننا نرى قيمة في الإبقاء على الجزاءات المحددة الأهداف وفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017). وعلى الرغم من أن النص الحالي لا يعالج الكثير من شواغلنا، قدمنا تنازلات بروح التوافق.

وقد سلطت المناقشات التي جرت في هذه القاعة في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.9407) الضوء على هشاشة اتفاق السلام والمصالحة في مالي وانتهاكات وقف إطلاق النار في أعقاب الأنشطة العدائية بين الحكومة الانتقالية المالية والجماعات المسلحة الموقعة. ومع مغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يتحتم على مجلس الأمن أن يواصل تركيزه على الحالة وتنفيذ الاتفاق، الذي يظل أداة حاسمة لضمان السلام والأمن على المدى الطويل في مالي. ولنظام الجزاءات وفريق الخبراء دور حاسم يؤديانه في مساعدة مالي على تنفيذ اتفاق السلام. لذلك، فإننا نأسف لأن أحد الأعضاء استخدم حق النقض اليوم، مانعا مجلس الأمن من تحقيق الوحدة بشأن هذه المسألة.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 هو الإطار الوحيد القائم والقابل للتطبيق لتحقيق السلام الدائم والمصالحة في مالي. والآن بعد أن اضطرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى الانسحاب من مالي، يتحتم ضمان وتعزيز تنفيذ الاتفاق. وعلاوة على ذلك، فإن أي عمل يعرض أمن مالي واستقرارها للخطر هو من شواغل مجلس الأمن، لأنهما يرتبطان ارتباطا وثيقا بأمن واستقرار منطقة الساحل وغرب أفريقيا. وتشمل تلك الأعمال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعرقلة المساعدة الإنسانية وتجاوز وانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويؤدي نظام الجزاءات المفروضة على مالي دورا حيويا في كلا المجالين. ولذلك، تأسف اليابان أسفا عميقا لأن مجلس الأمن لم يعتمد مشروع القرار (S/2023/638)، بسبب حق النقض الذي استخدمه أحد أعضاء المجلس. وأود أن أذكر بأن على أعضاء المجلس واجبا رسميا بصون السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من النتيجة المؤسفة، يتعين علينا أن نواصل العمل من أجل السلام والأمن في أفريقيا، واليابان مستعدة للقيام بذلك مع أعضاء المجلس الآخرين.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد كان موقف الصين من مسألة جزاءات مجلس الأمن ثابتا وواضحا. ولا تزال الصين تعتقد أن الجزاءات وسيلة لتحقيق غاية، وليست غاية في حد ذاتها. وينبغي ألا تكون الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن إلى أجل غير مسمى، بل ينبغي استعراضها دوريا وتعديلها أو رفعها بعد مدة معينة، مع مراعاة حالة البلدان المعنية. لقد وضع المجلس تدابير الجزاءات في عام 2017 بناء على طلب حكومة مالي. وأدت التدابير ذات الصلة دورا هاما، نظرا للظروف السائدة في ذلك الوقت، في رصد

وقف إطلاق النار ودعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي السنوات الأخيرة، استمرت الحالة في مالي في التطور. وكتب وزير خارجية مالي، السيد ديوب، مؤخرا إلى رئيس مجلس الأمن، معربا عن رأي مفاده أن تدابير الجزاءات لم تعد ضرورية بالنظر إلى الحالة وعدم الرضا عن عمل فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017).

وأود أن أشدد على أنه أتيحت لمجلس الأمن الفرصة في هذه المناسبة لإجراء مناقشات متعمقة وإجراء تعديلات معقولة على تدابير الجزاءات ذات الصلة. كما تفاعلت الصين بنشاط مع الأطراف المعنية وقدمت مقترحات بناءة ودعت إلى إعطاء المشاورات الدبلوماسية فرصة ومزيدا من الوقت. غير أن من المؤسف أن بعض الأعضاء دفعوا بمشروع قرار (S/2023/638) من خلال المجلس تجاهل رغبات وجهود الأعضاء الآخرين لمواصلة جهود الوساطة بشأن العملية، وهي نتيجة لا تسهم في حل المسألة المالية ولا تساعد المجلس على القيام بدور إيجابي وبناء.

وأخيرا، أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أن صون السلام والاستقرار في مالي، وفي المنطقة بأسرها، يخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يواصلا تقديم المساعدة والدعم، على أساس احترام سيادة وقيادة مالي. وستواصل الصين دعم مالي في حماية سيادتها وسلامة أراضيها وأمنها القومي واستقرارها، وستواصل تقديم المزيد من الإسهامات للتنمية السلمية في مالي من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

تشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل إزاء نتيجة تصويت اليوم. فمرة أخرى، فرضت روسيا إرادتها على مجلس الأمن في مواجهة معارضة بلدان من المنطقة. ويهدد فشل المجلس في الاتفاق على التجديد العاجل والضروري لنظام الجزاءات الخاص بمالي بسبب تصرفات روسيا السلام والأمن ليس في مالي وحدها، ولكن في المنطقة بأسرها.

وقد صوتنا مؤيدين للنص (S/2023/638) لأن تقارير فريق الخبراء مصدر أساسي للمعلومات حول الوضع في مالي. ولا يزال حظر السفر وتجميد الأصول ضروريين لوقف التحويلات المالية غير المشروعة والمكاسب غير المشروعة، سواء من مالي أو إلى المنطقة التي تنشط فيها العديد من الجهات الفاعلة الخبيثة، بل وتكاثرت للأسف. ولا يزال عدد كبير جدا من الناس يعانون من العنف المستمر. وبسبب تصرفات روسيا، فشل المجلس في تجديد بعض أهم المبادرات الدولية لمعالجة الأزمة.

ولا تزال أحكام مشروع القرار حاسمة بالنسبة للسلام والأمن في مالي. وتلتزم الولايات المتحدة بالعمل بشكل بناء مع زملائها في مجلس الأمن في الأيام المقبلة لتجديد الولاية على نحو يجسد بدقة الحالة الأليمة على أرض الواقع والدور الرئيسي للمجلس في صون السلام والأمن الدوليين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

نرى أن مشروع القرار الروسي لنظام الجزاءات (S/2023/639) مخادع ويدعو للأسف.

أولا، لقد قُدم مشروع القرار الروسي دون فرصة للمناقشة أو التفاوض. وعلى الرغم من أن النص يدعو إلى الإبقاء على حظر السفر وتجميد الأصول، فإن مشروع القرار ينهي ولاية فريق الخبراء الخاصة بتقديم التقارير. ويجب أن نتساءل أيضا عن أسباب سعي روسيا إلى تجديد العقوبات لمدة ستة أشهر فقط ثم إضافة حكم يتعلق بالانقضاء. إن الحالة في مالي تتطلب دعمنا المستمر. والنص الذي قدمته روسيا مقصر للأسف في تحقيق هذا الهدف.

فبعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أصبح فريق الخبراء الآلية الوحيدة المتبقية للأمم المتحدة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، فضلا عن تيسير الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

ومن شأن إلغاء الفريق – على النحو الذي دعت إليه روسيا – أن يجعل النظام غير فعال وغير مفيد بالنسبة لمالي. إن روسيا تسعى إلى إلغاء ولاية فريق الخبراء لكبت نشر الحقائق غير المريحة حول تصرفات مجموعة فاغنر في مالي، والتي تتطلب الاهتمام.

وتضع روسيا مصالحها الخاصة فوق مصالح المنطقة. ويشكل رفض روسيا المتكرر للدخول في مفاوضات ثم تقديمها نصا بديلا في آخر لحظة انتهاكا صارخا للإجراءات يكشف عن عدم الاحترام للنزاهة والشفافية الضروريتين لمداولات المجلس.

ولتلك الأسباب، يجب على الولايات المتحدة أن تعارض مشروع القرار الذي صاغته روسيا. ونحث الأعضاء الآخرين على أن يفعلوا الشيء نفسه أيضا من أجل شعب مالي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم أكن أنوي أخذ الكلمة ولكن ثمة توضيح يجب أن أدلي به بعد البيان الذي أدليتم به، سيدي الرئيس، بصفتكم الوطنية.

كما سبق وقلنا، نحث الزملاء في مجلس الأمن على إظهار الحكمة والواقعية بتأييد مشروع قرارنا البديل (S/2023/639) الذي يأخذ في الحسبان موقف الدول الأفريقية والأعضاء الأفارقة في المجلس المتمثل في الإبقاء على نظام الجزاءات لفترة زمنية معينة. وقد قال وفد الولايات المتحدة إنها فترة ستة أشهر، ولكنها في الواقع سنة تقريبا.

وأود أن أوضح لأعضاء المجلس: سيتم الإبقاء على نظام الجزاءات بغية محاولة الاستفادة منه للمساعدة في تنفيذ اتفاقات الجزائر. ولكن من المهم للغاية أن يكون الهدف من الجزاءات على وجه الخصوص إيجاد حل للمسألة، وألا تتحول إلى أداة لممارسة ضغوط خارجية على المشاكل السياسية الداخلية في مالي. لقد استُنفدت إمكانات فريق الخبراء منذ فترة طويلة، ولذلك ينبغي إنهاء عمله. فقد أنهينا عمل فريق الخبراء المعني بغينيا – بيساو، على سبيل المثال، ولم يحدث شيء مأساوي بعد ذلك.

وندعو أعضاء المجلس مرة أخرى إلى الإصغاء لما نقول والتصويت مؤيدين لمشروع قرارنا. وأود كذلك أن أقول مرة أخرى لممثل الولايات المتحدة، عبر الميكروفون هذه المرة، إنه إذا لم يُعتمد مشروع قرارنا، فلن تكون هناك فرصة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/639، المقدم من الاتحاد الروسي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي

المعارضون:

اليابان

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نال مشروع القرار صوتا مؤيدا واحدا مقابل صوت واحد معارض، مع امتناع 13 عضوا عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تعرب فرنسا عن أسفها العميق لاستخدام روسيا حق النقض ضد مشروع القرار الذي يجدد نظام الجزاءات في مالي (S/2023/638). لقد عملت فرنسا بلا كلل بالتعاون مع الإمارات العربية المتحدة في الأسابيع

الأخيرة لتقديم نص متوازن في نهاية عملية مشاورات متعمقة، مع الاستماع إلى آراء كل عضو من أعضاء مجلس الأمن. ونرحب بتأييد النص بالإجماع الذي أعرب عنه اليوم الأعضاء الأفارقة في المجلس على وجه الخصوص.

وبينما تشدد روسيا بانتظام على أهمية التعاون بين الدول على قدم المساواة، نأسف لأنها قدمت مشروع نص (S/2023/639) لم يناقشه أعضاء مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الأساسي وفي مثل هذا الوقت الحرج بالنسبة لمالي وللمنطقة ولتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وعلاوة على ذلك، فإن قرار روسيا لا يمكن إلا أن يثير تساؤلات حيث أنه يأتي بعد أيام قليلة فقط من مشاركة مرتزقة مجموعة فاغنر في القتال في بير والغارات الجوية في أنفيف، والتي تُعرض وقف إطلاق النار واتفاق السلام للخطر. وأود أن أذكر الأعضاء بأن ولاية فريق الخبراء تشمل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع المذنبين بارتكاب هذه الجرائم في أنحاء مالي كافة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أؤكد أن الصين امتنعت عن التصويت على مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي (S/2023/639) لأسباب تقنية فحسب لأننا لم نتلق تعليمات من عاصمتنا.

ولا بد لي من التشديد على أن الصين تتفهم وتؤيد بالتأكيد بعض المحتويات والعناصر الواردة في مشروع القرار الروسي.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تقدم مالطة هذا التعليل للتصويت في ضوء مشروعي القرارين المقدمين إلى مجلس الأمن (S/2023/638 و S/2023/639).

وتشكر مالطة فرنسا والإمارات العربية المتحدة على جهودهما الدؤوبة ومشاوراتهما المكثفة بشأن النص الأول الذي كان يهدف إلى استمرار دعم أمن مالي واستقرارها. ونعتقد أن المشروع الذي أعده القائمان على الصياغة يجسد ذلك، ولهذا السبب صوتنا مؤيدين له. كما يجسد موقفنا دعمنا الثابت للإبقاء على نظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء في وقت تشتد فيه الحاجة إليهما.

ونأسف بشدة لاستخدام الاتحاد الروسي حق النقض ضد النص الذي قدمه القائمان على الصياغة وتقديم الاتحاد الروسي لنص بديل. وقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار الثاني لأنه يسعى إلى إلغاء نفس التدابير التي كان من شأنها أن تساعد مالي في طريقها نحو تحقيق الأمن والاستقرار الحقيقيين. وفي ضوء مغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي البلد، يؤدي نظام الجزاءات دورا حاسما بوصفه المصدر الوحيد للأمم المتحدة لرصد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويتماشى هذا النهج أيضا مع واجب مجلس الأمن في دعم السلام والأمن في مالي من خلال إنفاذ تدابير ضد أي جهة فاعلة تعرقل تنفيذ الاتفاق.

وبما أن الحالة في مالي لا تزال تبعث على القلق العميق، نحث سلطات مالي وجميع أطراف الاتفاق على احترامه. وندين جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن العنف ضد النساء والأطفال. وبالنظر إلى النتيجة التي ستتمخض عنها هذه الجلسة، فقد عقدنا العزم على مواصلة المشاركة في المناقشات لإيجاد سبيل للمضي قدما.

رفعت الجلسة الساعة 17/30.